مجتمع

العاصفة سارة تضرب بلدان أميركا الوسطى

تستعد بلدان أميركا الوسطى لوصول العاصفة المدارية «سارة»، والمرجح أن تكون هندوراس أولى الدول التي تضربها اليوم السبت، مع اقترابها من منطقة البحر الكاريبي. ويتوقع أن تتسبب العاصفة في «سيول وانهيارات طينية ربما تكون كارثية» في أنحاء هندوراس، قبل أن تنتقل، الأحد، إلى بيليز. كما يتوقع أن تضرب لاحقاً السلفادور وشرق غواتيمالا وغرب نيكاراغوا وولاية كوينتانا رو جنوبي المكسيك. وأصدرت هندوراس «إنذاراً أحمر»، فيما فعّلت دول أخرى إجراءات الطوارئ استعداداً لهطول أمطار شديدة الغزارة. (رويترز)

حريق يقتل 10 داخل دار مسنين في إسبانيا

لقي عشرة أشخاص على الأقل مصرعهم في حريق اندلع أمس الجمعة داخل دار للمسنين في بلدة فيافرانكا دي إيبرو في شمال شرقي إسبانيا. وأفادت السلطات وأجهزة الطوارئ بأن الحريق وقع عند الفجر قرب ساراغوسا، عاصمة منطقة أراغون. وأوردت وسائل إعلام محلية أن 82 شخصاً كانوا داخل دار المسنين عند اندلاع الحريق الذي لم تُعرف أسبابه بعد. وقال مندوب الحكومة في أراغون، فرناندو بيلتران إنه «لا يمكن معرفة سبب وفاة كل هؤلاء الأشخاص لأن هذا موضع تحقيق، لكن القسم الأكبر من الوفيات ناتج عن استنشاق الدخان». (فرانس برس)

انتقادات لعقد «كوب29» بدولة نفطية

طالب علماء بارزون، في رسالة تم نشرها الجمعة، خلال مؤتمر «كوب 29»، الأمم المتحدة بعدم السماح بإقامة مؤتمرات الأطراف المناخية في الدول التي لا تدعم التخلي التدريجي عن الوقود الأحفوري. وأصدرت جماعات بشأن المناخ تحليلاً يظهر أن 1773 على الأقل من جماعات الضغط التابعة لصناعات النفط والغاز والفحم، تم اعتمادها رسمياً لحضور المؤتمر المقام في أذربيجان. وقال تحالف «طرد الملوثين الكبار»، الذي تدعمه منظمات مثل منظمة الشفافية الدولية و«غلوبال ويتنس» و«غرينبيس» و«شبكة العمل المناخي»، الجمعة، إنه استخلص هذا التحليل باستخدام بيانات متاحة للجمهور من أمانة المؤتمر التابع للأمم المتحدة. وفي الرسالة المفتوحة إلى سيمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قال الموقعون، إن الأمم المتحدة يجب أن تطبق معايير صارمة لقبول الدول بصفتهم مضيفين للمؤتمرات، واستبعاد الدول التي لا تدعم التخلي عن الفحم والنفط والغاز.

وحذر الموقعون على الرسالة من أن الاحترار العالمي لم يتوقف بعد 28 مؤتمراً سنوياً للمناخ. وطالبوا بآليات لمحاسبة الدول التي تتجاهل الأهداف وتتجاوز الوعود، كما شددوا على الحاجة إلى «اجتماعات أصغر وأكثر تكراراً موجهة نحو الحلول». وتكررت ذات الانتقادات للدولة المستضيفة في مؤتمر «كوب28»، والذي استضافته الإمارات خلال العام الماضي.

(أسوشييتد برس)

وقفة لنشطاء بيئيين في مؤتمر «كوب29» (دومينيكا زارزيكا/ Getty)

بريطانيا: جدل بشأن قانون «المساعدة على الموت»

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يتابع مجلس العموم البريطاني مناقشة مشروع قانون جديد يقترح تقنين المساعدة على الموت، وهو موضوع يثير جدلاً واسعاً لتأثيره العميق على رعاية المرضى في نهاية حياتهم، ومعاملة الفئات الضعيفة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمصابين بأمراض مزمنة وكبار السن.

وزادت الدعوات داخل البرلمان لتوسيع نطاق مشروع القانون ليشمل الأشخاص الذين يعانون أمراضاً غير قابلة للعلاج، رغم أن النائبة كيم ليدبيتر التي قدمت مشروع القانون تعارض هذه التعديلات. لكن العديد من المنظمات المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة ترى أن تشريع الانتحار بمساعدة قانونية يشكل تهديداً خطيراً، وتستند في موقفها إلى تجارب وأدلة من دول تبنّت هذا التشريع.

كمثال، تضاعفت حالات الانتحار بمساعدة طبية في بلجيكا أكثر من عشرة مرات بين عامي 2003 و2021، في حين تشكل الآن أكثر من 5% من إجمالي الوفيات في هولندا. ووسّعت بلجيكا وهولندا النطاق القانوني للمساعدة على الموت ليشمل أشخاصاً غير مصابين بمرض عضال، وأصبح تقديم مساعدة على الموت لأطفال من أي عمر قانونياً في بلجيكا منذ عام 2014، وفي هولندا منذ العام الماضي، وقد أصبح الاكتئاب مرضاً مؤهلاً لتطبيق المساعدة على الموت في هولندا. يقول غوردون ماكدونالد، الرئيس التنفيذي لـ«تحالف الرعاية وليس القتل» الذي ينفذ حملات ضد تقنين المساعدة على الانتحار والقتل الرحيم في المملكة المتحدة، لـ«العربي الجديد»: «تغيير القانون إلى تشريع الانتحار بمساعدة طبية والقتل الرحيم سيمثل تغييراً جذرياً في كيفية تعامل الأطباء والممرضات مع الناس ورعايتهم، وسيضع ضغطاً هائلاً على الأشخاص المصابين بأمراض ميؤوس من شفائها وذوي الاحتياجات الخاصة لإنهاء حياتهم قبل الأوان، وهو ما نراه في عدد من الأماكن التي شرّعت القتل بمساعدة الدولة».

يتابع: «في ولاية أوريغون الأميركية التي تساعد على الانتحار، برر أشخاص في شهادات سبقت إنهاء حياتهم سبب طلب الموت بالخوف من كونهم عبئاً على أسرهم أو أصدقائهم ومقدّمي الرعاية أو شركائهم. تقنين الانتحار بمساعدة الطبيب يؤدي أيضاً إلى تطبيع الانتحار بين عامة السكان، وقد خلص أكاديميون نظروا في هذا الاتجاه الناشئ إلى أن إضفاء الشرعية على الانتحار بمساعدة طبية ارتبط بزيادة مقدارها 6,3% في عدد الحالات، بمجرد السيطرة على كل العوامل الأخرى، ومن بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 كان الرقم أكثر من ضعف ذلك».

ويستند غوردون إلى شهادة البروفيسور جويل زيفوت التي تشكك في الاعتقاد السائد بأن المرضى الذين يختارون الموت بمساعدة قانونية يتوفون بسرعة ومن دون ألم، ويتحدث عن أدلة من ولاية تينيسي الأميركية التي تستخدم الأدوية نفسها للإعدام كما في ولاية أوريغون، حيث يموت السجناء نتيجة الوذمة الرئوية (حالة مرضية تسببها السوائل الزائدة في الرئتين). ويقول: «هذا الدليل المخيف من ولاية أوريغون مهم لأن النظام الأميركي يتشابه مع مشاريع قوانين سابقة جرى تقديمها إلى برلمان المملكة المتحدة. وفي كندا، توفي 1700 شخص بالقتل الرحيم عام 2022 بسبب الشعور بالوحدة، وتآكلت الضمانات القانونية هناك، كما تحدثت الحكومة عن توفير ملايين الدولارات على ميزانيات الصحة الإقليمية من خلال القتل الرحيم. وفي بلجيكا وهولندا، توسّع النظام ليشمل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وحتى مرضى الاضطرابات العقلية».

ويشدد ماكدونالد: «من المخيب أننا نستمر في تجاهل النقاش الأكثر أهمية حول كيفية تقديم رعاية تلطيفية عالية الجودة لجميع من يحتاجون إليها، في وقت نشهد تمييزاً واسع النطاق ضد كبار السن وذوي الإعاقة، وأزمة في هيئة الخدمات الصحية الوطنية ونظام الرعاية مع دور العجزة التي تواجه عجزاً مقداره 100 مليون جنيه إسترليني (130 مليون دولار) في أنحاء المملكة المتحدة».

ويقول نيكولاس ويسون، من مكتب إعلام الكلية الملكية للأطباء، لـ«العربي الجديد»: «صوّت أعضاء الكلية عام 2019 على تبني موقف محايد من تغيير القانون للسماح بالموت بمساعدة طبية، والكلية الملكية للأطباء لا تدعم ولا تعارض تغيير القانون للسماح بالموت بمساعدة طبية».

القتل الرحيم

يعارض أنصار قانون المساعدة على الموت استخدام مصطلح «القتل الرحيم» الذي يرتبط في الأذهان بالبرنامج النازي لإبادة المعوقين والمرضى العقليين، وهم يرون أنه يعزّز حق الأفراد في اتخاذ قرارات مصيرية في شأن حياتهم، في حين يرى مناهضو القانون أنه يصعب الزعم بأن قتل أطفال صغار سيكون بموافقتهم.

تحقيق

مساجد فلسطين
الهدم لمحو هوية أصحاب الأرض

يعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى استهداف المساجد في قطاع غزة والقدس المحتلة، سعياً إلى إزالة هوية الفلسطينيين من خلال إصدار أوامر الهدم

مسجد الضعضاع بن عمرو في القدس الشرقية (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

زادت وتيرة التهديدات بهدم المساجد في القدس المحتلة من قبل بلدية الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وأخذت طابعاً سياسياً تحركه دوافع انتقامية. وخلال العام الجاري، سجلت زيادة في عدد المساجد المهددة بالهدم، وخصوصاً مع تسلم الوزير المتطرف إيتمار بن غفير حقيبة وزارة الأمن الداخلي والمسؤولية عن مراقبة أعمال البناء الفلسطيني في القدس، وهي مسؤوليات كانت حتى قبل السابع من أكتوبر محصورة ببلدية الاحتلال. وطاولت الإخطارات وعمليات الهدم في الآونة الأخيرة مساجد في أحياء وبلدات القدس، وخصوصاً في جبل المكبر ورأس العامود وحتى في مناطق متاخمة للقدس، بالإضافة إلى قرية جبع شمال شرق القدس وسط الضفة الغربية. وتتذرع سلطات الاحتلال في تنفيذ عمليات الهدم بـ «البناء دون ترخيص»، في وقت لا تمنح التراخيص بحجة عدم وجود مخططات هيكلية للبناء، أو تفرض رسوماً مالية خيالية في مقابل الحصول على ترخيص بناء. في هذا الإطار، يقول مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، زياد الحموري، لـ «العربي الجديد»، إنّ «الاحتلال بات ينفذ عمليات هدم لكل ما يشيده المقدسيون من منشآت ومبانٍ، سواء كانت منازل للإيواء أو منشآت تجارية، فيما أضيف مؤخراً استهداف مقصود للمساجد، وهذا من مستجدات ما بعد السابع من أكتوبر». يضيف أن «الجهات الأكثر تطرفاً في دولة الاحتلال تفرض هيمنتها على المؤسسات، وهذا ما يفسر استهداف المساجد في غزة بالتفجير والنسف. فقد دمر الاحتلال حوالي 79% من مساجد قطاع غزة».

ويعتبر الحموري أن المس بالمساجد في القدس من خلال هدمها بذريعة البناء غير المرخص بعد انتهاءً لحرية المواطنين المقدسيين في العبادة وممارسة عقائدهم الدينية. ويذكّر أن سلطات الاحتلال كانت قد أصدرت أوامر هدم بحق مسجد محمد الفاتح في رأس العامود، ومسجد القعقاع بن عمرو في القدس والمكون من طابقين، وغالباً ما أشتكت لجنة إعمار مسجد محمد الفاتح من الملاحقة القضائية بعد رفض اللجنة هدم القسم الجديد. وكانت لجنة المسجد قد بادرت قبل ثلاث سنوات إلى توسيع المسجد لعدم اتساعه لكافة المصلين. ويؤكد عضو لجنة إعمار المسجد محمد ناصر، لـ «العربي الجديد»، أن أهالي الحي اضطروا قبل سنوات إلى بناء القسم الجديد من دون تراخيص بعدما يئسوا من محاولات استصدارها. ويقع المسجد في منطقة استراتيجية وسط البوابة الجنوبية للبلدة القديمة من القدس، علاوة على كونه ملاصقاً لمقبرة عين الزيتون اليهودية.

ومسجد الفاتح الذي بني عام 1965 على أرض وقفية، وبتصاريح بناء أردنية، تغيرت تسميته من مسجد رأس العامود إلى مسجد محمد الفاتح ضمن قرار هيئة الأوقاف بخلع تسميات تاريخية على مساجد القدس.

ويقول رئيس الهيئة الإسلامية في القدس، الشيخ عكرمة صبري، لـ «العربي الجديد»، إن الاستهداف المتصاعد ضد المساجد في القدس بالهدم إنما يندرج في سياق سياسة الاحتلال تضييق الخناق على المقدسات الإسلامية، وخصوصاً تلك القائمة في مواقع حساسة. يُذكر أن مسجد خالد بن الوليد في حي الطور بمدينة القدس يواجه هو الآخر أوامر هدم على الخلفية ذاتها المتعلقة بتراخيص البناء. كما أن مسجد الرحمن في بلدة بيت صفافا في القدس، الذي شُيّد عام 1933، لم يسلم من أوامر الهدم لإزالة قبة المسجد التي تشبه في تصميمها ولمعانها الذهبي اللافت قبة الصخرة داخل الحرم القدسي. وتدعي بلدية الاحتلال أن 700 متر مربع من المسجد جرى بناؤها من دون تصريح أو موافقة من مهندسي البلدية، وبالتالي تشكل تهديداً على السلامة العامة. في السياق، يرى الباحث المختص في شؤون القدس زياد ابحيص، أن عمليات هدم المساجد هي ممارسة انتهجها جيش الاحتلال في قطاع غزة، وكان يتعمد تفخيخها وتدميرها رغم عدم وجود أحد فيها. وها هو يكررها اليوم في لبنان. وتقوم بالمثل الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال في الضفة الغربية وبلدية الاحتلال في القدس كما في جبل المكبر، وياتي تشديد استهداف المساجد تحديداً في ضوء صعود حركة الصهيونية الدينية وتنامي نفوذها في كل هذه المؤسسات». ويقول ابحيص لـ «العربي الجديد»: «يمكن أن يقرأ في هذا الاستهداف المتعمد والمتزايد للمساجد بجوانب عدة، أبرزها محاولة نزع الخصوصية والقدسية عن المسجد، باعتباره معرضاً للهدم كأي منشأة أخرى تحت ذريعة عدم الترخيص أو تحت أي ذريعة أخرى تستحدثها مؤسسات الاحتلال. وكونه مسجداً لا يمنحه أي حصانة، ما يعني أن امتهان قيمة المسجد ونزع القدسية عنه بات هدفاً بحد ذاته للمؤسسات الصهيونية».

يضيف: «يشمل الاستهداف المتعمد للمساجد ترجمةً لرؤية الصهيونية الدينية باعتبار المسجد بوابة الحسم؛ فهدم المقدّس في أي حي يعني إمكانية هدم بقية الحي بالكامل، فإذا كان مسجد الحي عرضة للهدم رغم قدسيته، فبيوته بالتأكيد لن يبقى لها حصانة، وكذلك مدارسه ومستوصفاته، وهذا ما طبقه ويطبقه بالفعل في عدة أماكن. ينظر جيش الاحتلال في حرب الإبادة على غزة إلى المساجد باعتبارها هوية، والإبادة تشمل إبادة البشر ولغتهم وهويتهم، ما يجعل المسجد هدفاً بحد ذاته وأحد عناوين ترويع وإرهاب الناس لعدم العودة إلى هذه الأرض بعدما أزيلت بيوتهم وأرزاقهم ومساجدهم وكنائسهم». وفي تفسيره لهذا الاستهداف المقصود للمساجد، يقول الباحث عماد أبو عواد لـ«العربي الجديد»: «إن استهداف المسجد موجود العقلية والذهنية الإسرائيلية، إذ يعتبر المسجد دلالة على البعد الإسلامي، وبأنه يفرخ القيادات والكثير من الشبان الذين يقاومون، كما يعتبر الاحتلال المساجد بؤر تحريضية ضد وجوده، وبالتالي يأتي استهدافها في هذا الاتجاه».

يعد المس بمساجد القدس انتهاكا لحرية المقدسيين في العبادة

ويتابع أبو عواد: «يحكم إسرائيل اليوم فئة من المتدينين الصهاينة الذين يتعاملون مع الصراع على أنه ذو بعد ديني كامل، ما يعني أن استهداف المسجد يدخل في إطار البعد الديني وفي صلب العقيدة التوراتية التلمودية التي يتبناها الوزيران في حكومة الاحتلال، بتسلائيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وبالتالي يحدث التزاوج بين البعد الديني، وبعد طمس الهوية الفلسطينية الإسلامية، وهناك بعد أمني وهو أن المسجد يشكل خطراً من حيث ما يخرجه من فكر مناوئ للاحتلال، وبرأيي أن هذا سيكون له تداعيات مستقبلية».

جرأة على المقدسات

يرى المحامي خالد زيارقة أن «جرأة الاحتلال على المساجد هي انعكاس للحرب الدينية التي تقودها حكومة بنيامين نتنياهو على كل الرموز الإسلامية، وعلى رأسها المسجد الأقصى، والتي لا تستثني المقدسات المسيحية، إذ حدث قصف لكنيسة ودير في غزة، وكل هذه جرائم ضد الإنسانية وممارسات غير أخلاقية ضد الشرائع السماوية غير اليهودية».

إيكولوجيا

الوقود... دمج أم إحلال؟

محمد احمد الفيلابي

يدرك غالبية البشر أنّ شركات النفط العملاقة على علم بالآثار الكارثية للوقود الأحفوري، وأنّها ظلت تعمل لعقود على تضليل الرأي العام، وتسهم في التعتيم الإعلامي بشأن المخاطر المتأتية من الوقود الأحفوري على المناخ، كما نجحت في خداع السياسيين، وأخذتهم رهينة المعلومات الكاذبة لدفعهم نحو التشكيك في العلم، والتسبّب في تأخير الإجراءات اللازمة، أو إبعاد الأمر عن اهتمام صانعي القرار عبر استقطاب الفاسدين من العلماء والإعلاميين.

للوقود الأحفوري بأنواعه الثلاثة، الفحم والنفط والغاز الطبيعي، مزايا تتمثّل في يسر الحصول عليه ورُخص سعره مقارنة بالطاقة البديلة، إضافة إلى أنّ كثيراً من البنى التحتية مصمَّمة لاستخدام هذه الأنواع، رغم الآثار السلبية لاستخدامها، فمشكلات تغيّر المناخ، والاحتباس الحراري، والانسكابات النفطية، والتلوّث، وتحمُّض المحيطات وغيرها أضحت هاجساً حقيقياً. ويعاني السودان، مثل دول أخرى مشابهة، واقعَ أنّ حقول التعدين ومواقع المعالجة بمعظمها تقع في مناطق حيوية، إمّا غابات أو مراعي أو سهول زراعية، وإلى جانب المستوطنات البشرية التي تتأثر بعمليات التكرير والمعالجة.

والنيل نفسه، إلى جانب مجار مائية عديدة أخرى، لم ينجُ من مخلفات هذه العمليات ذات السميّة العالية، لتنتشر بين المواطنين أمراض الرئة والسرطانات والفشل الكلوي، وتعاني النساء حالات إجهاض، وتشوّهات للأجنّة والعقم من جرّاء التعرّض لهذه الملوثات في ظلّ إحجام الشركات عن تقديم ما يمكن وصفه بأنّه تعويض. ظلّت شركات النفط العلاقة تمارس التجهيل والتضليل والاستقطاب رغم الآثار الظاهرة، فيما لم تنجح مساعي الناشطين البيئيين في ظلّ حكومات تتحالف مع الشركات ضدّ مواطنيها، وتعمل على ركل القوانين وإحلال قانون المصالح الخاصة. وتفيد الدراسات بأنّ ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مصدره السيارات والناقلات والطائرات وماكينات المصانع التي تستخدم الوقود الأحفوري، لذا تتواصل جهود العلماء في البحث عن وسائل لتوفير الوقود الحيوي المشتق من مواد نباتية وحيوانية. على صعيد آخر، ظهرت تقنيات لإنتاج الوقود من النفايات، أو المحاصيل غير الصالحة للأكل، أو منتجات الغابات فيما يسمّى بالوقود الحيوي المتطوّر، أو «الجيل الثاني»، والمحتمل أن يصبح الشكل الأساس للوقود الحيوي في المستقبل، إذ يمكن تحسين استدامته. ونظراً إلى طبيعته، فقد دُمج مع أنواع الوقود الأحفوري الأخرى للتقليل من انبعاثات الكربون. وقد نجح الأمر في البرازيل حيث تعمل السيارات المتطوّرة بالإيثانول.

ويظل السؤال: هل من الممكن، في ظلّ هذه الجهود، اعتماد استراتيجيات الدمج أم الإحلال، أم العمل بكلا الخيارَين ريثما يرتوي أهل المصالح؟

(متخصّص في شؤون البيئة)

107 آلاف فقدوا أرواحهم بسبب الحصبة خلال 2023

توصيات بتوسيع حملات التلقيح ضد الحصبة (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

شهدت الإصابات بمرض الحصبة شديد العدوى ارتفاعاً بنسبة 20% في جميع أنحاء العالم خلال عام 2023، بسبب أوجه قصور مقلقة في تغطية التطعيم. وسجل نحو 10,3 ملايين إصابة في العام الماضي، ما أدى إلى وفاة 107 آلاف و500 شخص، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة. وأظهرت دراسة نُشرت الخميس، أجرتها منظمة الصحة العالمية والمراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، أن «التغطية التطعيمية غير الكافية على نطاق عالمي هي السبب وراء هذه الزيادة في أعداد الإصابات». ومن الضروري توفير تغطية لا تقل نسبتها عن 95% بجرعتين من لقاح الحصبة والحصبة الألمانية لمنع تفشي المرض. لكن 83% فقط من الأطفال في جميع أنحاء العالم تلقوا جرعتهم الأولى كجزء من حملات التطعيم الروتينية في عام 2023، بينما 74% فقط من الأطفال تلقوا جرعتهم الثانية. ويوازي ذلك المستوى نفسه المسجل عام 2022، لكنه أقل من نسبة 86% التي سُجلت قبل جائحة كورونا.

وحدد معدو الدراسة حالات انتشار كبيرة لمرض الحصبة في 57 دولة في عام 2023، في جميع القارات باستثناء الولايات المتحدة، ونصفها في قارة أفريقيا، مقارنة بـ36 دولة في العام السابق.

ويمكن أن يتسبب فيروس الحصبة بطفح جلدي وحمى وأعراض تشبه أعراض الإنفلونزا، لكن قد تكون له أيضا مضاعفات خطيرة بشكل خاص لدى الأطفال الصغار. ولحسن الحظ، فإنه أدى إلى عدد أقل من الوفيات في عام 2023، تقل 8% عن العام السابق. ويفسر معدو الدراسة هذا الاتجاه بشكل أساسي بأن الزيادة في الحالات حدثت في البلدان التي كان فيها الأطفال المصابون بالحصبة أقل عرضة للوفاة بفضل تحسن التغذية وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية.

وتخشى منظمة الصحة العالمية والمراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها أن يكون هدف القضاء على الحصبة بحلول عام 2030 «في خطر». وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس: «لقد أنقذ لقاح الحصبة حياة عدد أكبر من الأرواح مقارنة بأي لقاح آخر على مدار الخمسين عاماً الماضية». وشدد في بيان على أنه «لإنقاذ المزيد من الأرواح، ومنع هذا الفيروس القاتل من إيذاء الفئات الأكثر ضعفاً، يجب علينا الاستثمار في تطعيم كل شخص، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه».

وتدعو المنظمة الأممية إلى بذل المزيد من الجهود لضمان حصول جميع الأطفال على جرعتين من اللقاح، لا سيما في قارة أفريقيا والحوض الشرقي للبحر المتوسط، وكذلك في جميع مناطق النزاع.

(فرانس برس)

العنف يهدد الطلاب والمعلمين في مصر

الإسكندرية ـ **أحمد عبده**

رغم أن العنف ليس جديداً على المدارس المصرية، لكنه تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، وتكررت وقائعه في محافظات مختلفة، ما أثار قلق أولياء الأمور والمسؤولين التربويين من انتشاره، ومن خلقه بيئة تعليمية غير آمنة، تؤثر بالطلاب والمعلمين على حد سواء. وتداولت وسائل إعلام محلية عدة أحداث، من بينها مقتل معلم لغة إنجليزية على يد أحد أولياء الأمور داخل إحدى مدارس القاهرة، ما أحدث صدمة في الأوساط التعليمية، كون الجريمة وقعت رداً على معاتبة المدرس لطالبة على تقصيرها، وحين أبلغت والدها، توجه إلى المدرسة، واعتدى على المعلم، ما أدى إلى إصابته بجلطة في المخ انتهت بوفاته.

حادث آخر صادم، وقع داخل مدرسة بورسعيد الثانوية الصناعية الميكانيكية، حيث طعن طالب زميله بسلاح أبيض، ما أدى إلى وفاته لاحقاً. وفي واقعة ثالثة بمعهد أزهري في مدينة السادس من أكتوبر، خسرت طالبة إحدى عينيها، بعد أن تعرضت للضرب المبرح على يد معلمها، ما تسبب لها أيضاً في إصابات جسدية متعددة. وطاولت حوادث العنف طلاب المرحلة الابتدائية أيضاً، ومن ذلك واقعة تلميذ فقأ عين زميله خلال شجار حول أولوية الكتابة على السبورة، داخل إحدى مدارس حي العجوزة بمحافظة الجيزة. كما أظهر مقطع فيديو جرى تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي، قيام طلاب مدرسة ابتدائية بمركز الباجور، في محافظة المنوفية، بطحن الطباشير واستنشاقه بعد تسخينه. وأدى تعاقب حالات العنف المدرسي إلى عودة النقاش حول تأمين المدارس، وأسباب انتشار العنف داخلها، وسط جدل حول ضعف الرقابة.

تقول الباحثة الاجتماعية نجلاء عبد المنعم، لـ«العربي الجديد»، إن «انتشار العنف بين طلاب المدارس يرجع إلى عدة أسباب، أولها التربية الخاطئة، وضعف الروابط الأسرية، ما يؤدي إلى انتشار سلوكيات عدوانية بين الأطفال، إلى جانب غياب دور المعلم القدوة، بعد انتشار ظواهر سلبية مثل الدروس الخصوصية». وترى عبد المنعم أن «تكرار الحوادث وأشكال السلوك العدواني من بين الأشياء التي يكتسبها الطلاب من المجتمع، ومنها مشاهد العنف المنتشرة في وسائل الإعلام وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، ما يدعوه إلى محاولة تقليدها داخل المدرسة. ينبغي دراسة أسباب تصاعد وتيرة العنف المدرسي بطريقة علمية، ومعالجة تداعياته سريعاً، ولحين الوصول إلى ذلك، لا بد من إخضاع القائمين على العملية التعليمية إلى دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع الطلاب، والسيطرة عليهم من خلال التوعية بضرورة الالتزام بالقوانين، وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع الآخرين، فتصاعد تلك الممارسات سيكون له عواقب وخيمة على مستقبل الأطفال، وبالتالي على مستقبل المجتمع». بدوره، يقول عضو مركز «الحق في التعليم»، أحمد حمدون: «في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة، ومع انتشار القيم السلبية في المجتمع، فقدت المدرسة جزءاً من مكانتها بصفتها مكاناً للانضباط والتعلم، وذلك نتيجة ارتفاع كثافة الفصول، وعدم وجود أنشطة مدرسية مناسبة للتلاميذ، ما يشير إلى تحديات كبيرة يجب على الجهات المعنية معالجتها. لا ينفي ذلك افتقار الكثير من المدرسين للمؤهلات اللازمة، وعدم خضوعهم للبرامج المتخصصة التي تعنى بالتربية السلوكية، إلى جانب ضعف إجراءات الأمن والرقابة داخل المدارس، وكل ذلك يؤدي إلى انتشار سلوكيات عدائية بين الطلاب، وإلى عدم قدرتهم على حل الخلافات بشكل ودي». ويؤكد حمدون «ضرورة توفير أعداد كافية من المشرفين والمشرفات داخل المدارس، وإجراء التفتيش الدوري لمنع دخول الأدوات الخطرة، إلى جانب توعية الطلاب بضرورة الالتزام الأخلاقي، وأهميته في مسيرتهم التعليمية، إلى جانب التحصيل المدرسي». ويوضح استشاري التأهيل النفسي والسلوكي، أشرف تهامي، أن الظروف الاقتصادية قد تساهم في خلق بيئة غير مستقرة داخل المدرسة، حيث تتأثر النفسيات بشكل كبير، وتظهر النزاعات باعتبارها ردة فعل تلقائية. ويشير إلى أن «ضعف التواصل بين أولياء الأمور والمعلمين يؤدي أيضاً إلى غياب الثقة، ما يتسبب في تحول مشكلات بسيطة إلى حالات عنف».

فقدت المدرسة جزءاً من مكانتها باعتبارها مكاناً للانضباط

ويشدد تهامي على «أهمية دور الاختصاصيين الاجتماعيين بالمدرسة، وضرورة عقد جلسات توعية تستهدف أولياء الأمور، لتعزيز دورهم في تهذيب أبنائهم وضبط سلوكهم، وإنشاء مجالس استشارية تضمهم مع الإداريين والمعلمين، ما يعزز من التعاون المشترك بين المدرسة والمنزل، ويخلق بيئة تعليمية صحية وآمنة. يلزم أيضاً العمل على برامج لتعزيز السلوك الإيجابي بين الطلاب، ووضع عقوبات صارمة لكل من يتجاوز، سواء كان طالباً أو ولي أمر أو معلماً، ما يعزز من شعور الأمان داخل المدرسة».

بدورها، وجهت المديريات التعليمية الإدارات والمدارس، بمكافحة ظاهرة العنف بمختلف أشكالها، سواء بين الطلاب بعضهم البعض، أو بين المعلمين والطلاب، وتفعيل دور الاختصاصي النفسي والاجتماعي للتصدي لهذه الممارسات، كما شددت على ضرورة الالتزام بالقرارات واللوائح المتعلقة بالانضباط والعقوبات، والتحفيز التربوي.

وأدان وزير التربية والتعليم، محمد عبد اللطيف، في بيان، وقائع العنف المدرسي، مؤكداً بدء تنفيذ إجراءات صارمة لمواجهة هذه الحوادث، ومنع تكرارها بالمدارس لضمان حماية الطلاب، وتوفير بيئة تعليمية آمنة في جميع المحافظات، مع السعي لتطبيق أسس وقواعد التربية السليمة.

الأوضاع المعيشية تأثير في سلوكيات طلاب مصر (محمد الراعي/ الأناضول)

لبنان: تطبيع مشاعر الأطفال مع الحرب

انتقل لبنانيون مرغمين إلى مرحلة تطبيع مشاعر اطفالهم مع مآسي النزوح وترك المنازل والمدارس والاستقرار في ظل الحرب

بيروت ـ **العربي الجديد**

قبل التصعيد الإسرائيلي الأخير كان لبنان بلداً يعيش في أزمة اقتصادية حادة عمرها نحو 5 سنوات، غيّرت حياة كثيرين إلى الأسوأ، وخلقت مشكلات لم تكن في الحسبان. ومنذ الحرب على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 كانت أجزاء من جنوب لبنان تحديداً تعيش على إيقاع مناوشات عسكرية بين حزب الله والجيش الإسرائيلي أثّرت على مجتمعات هذه المناطق.

وهكذا كانَ إيقاع حياة لبنانيين كثيرين يسير من سيئ إلى أسوأ في السنوات الأخيرة، وكان الهدف الأول احتواء الكوارث الموجودة فعلاً، ثم حلّت الكارثة الأكبر بنزوح الناس من منازلهم وأراضيهم بسبب توسيع العدوان. ولأن لا حدود للكارثة انتقل كثيرون إلى الشوارع.

كان يوم النزوح الأكبر ليل 23-24 سبتمبر/أيلول الماضي، عندما تكثفت الهجمات الإسرائيلية في القرى الجنوبية والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. في هذا اليوم ظهرت الحالات المفجعة لعائلات لديها أطفال بلا مأوى وغير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، ومعها دولة ومنظمات إنسانية عاجزة عن توفير الاحتياجات الهائلة بسبب الموارد المحدودة.

وهكذا اقتصرت الحلول على فتح أبواب بعض المدارس الرسمية لاستقبال عائلات نازحة، ومحاولة سكان مناطق أكثر أماناً المساعدة عبر استقبال عائلات. لكن هذه المبادرات ظلت غير كافية وغير قادرة على احتواء مشاعر الإرهاق والصدمة لدى الأهل بسبب التهديد المستمر بالعنف، والمخاوف من المستقبل في بيئة غير مستقرة، وأيضاً الحزن على فقدان أفراد من الأسرة والانفصال بسبب النزوح. وفي ظل هذه الحال واجه الأهل التحدي الأكبر مع أطفالهم الذين يمكن القول إنهم بدأوا يكبرون بسرعة في ظل الحقائق القاسية للحرب، وبينها اقتلاعهم من منازلهم، وتعطل دراستهم، والانفصال عن أصدقائهم، وفقدان القدرة على الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمأوى.

تقول أم نزحت مع عائلتها من الجنوب: «يجب أن نكون واقعيين في التعامل مع الوضع السائد، ونحتاج أيضاً إلى تطبيع مشاعر الأطفال».

ويقول خبراء نفسيون «من المهم أن يستمع الآباء إلى أطفالهم، ويفهموا كيف تؤثر الأصوات عليهم». لكن آباء أكدوا أنهم يواجهون صعوبات في محاولة مساعدة أطفالهم على التكيّف مع الحرب، ويكافحون لشرح الأصوات المخيفة للقنابل وإطلاق النار لأطفالهم، ويلجأون في بعض الأحيان إلى تفسيرات مضللة لمحاولة طمأنتهم. ومثلاً يصفون إطلاق النار بأنه «إطلاق نار سعيد»، مثل طلقات الاحتفال بالزفاف.

ويقول نازح: «لم أطلب هذه الحرب، وكل ما أردته أن تلتحق ابنتي بالحضانة، أي سنتها الأولى في المدرسة. وعندما سألتني عن سبب تأجيلها قلت لها أولاً نهزم الساحر الشرير، ثم نذهب إلى المدرسة». أيضاً تروي أم أن ابنتها «تتفاعل مثل البالغين مع القصف».

وإلى تطبيع المشاعر يواجه الأهل مشكلات تطبيع الأطفال مع الظروف القاسية، فبعض النازحين يقيمون في مراكز إيواء مع توفر القليل من المساعدات والفرش، ويستخدمون مراحيض غير نظيفة، أما من اضطروا لافتراش الشوارع فحدّث ولا حرج. وتقول أماني المشاقبة، مديرة أنشطة الصحة النفسية في منظمة أطباء بلا حدود بمحافظة البقاع: «يلاحظ العديد من الآباء مشكلات سلوكية لدى أطفالهم، تشمل الغضب والعدوان ومشكلات أخرى، ما يزيد القلق بشأن سلامتهم». تضيف: «يعبّر اللبنانيون حالياً عن حاجة قوية لخدمات الصحة النفسية، خصوصاً في ما يتعلق بالصدمات؛ فهي تؤثر على حياتهم اليومية من اضطرابات النوم إلى فقدان الشهية».

حلت الكارثة عند النزوح من المنازل والأراضي مع توسع العدوان

وتقول جينيفر مورهيد، مديرة منظمة إنقاذ الطفولة في لبنان: «يتأثر الأطفال في لبنان بالعنف المتصاعد. انقلبت حياتهم رأساً على عقب بين عشية وضحاها تقريباً؛ حيث فقدوا منازلهم وشعورهم بالأمان. هناك عائلات في الملاجئ، وأخرى لا تزال في سياراتها أو في شوارع بيروت تبحث عن مكان ما للذهاب إليه. شعور الرعب ملموس، والعائلات مشلولة بسبب الخوف من المجهول، وسيتأثر الأطفال بالصراع المسلح».

تتابع: «حياة الأطفال في لبنان وفي المنطقة كلها معلقة في الميزان. ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، لمنع مزيد من المعاناة وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن، ووقف تصعيد الصراع في أنحاء المنطقة، والذي يفاقم الخطر والخوف الذي يعيشه كل طفل. يجب أن يوقف كل الأطراف القتال، ويتجنبون تصعيد الصراع، ودعم الوصول الإنساني الكامل».

أمامه البحر (فرانس برس)

بعد مغادرته ولاية الجزيرة (فرانس برس)

بالكاد يكفيهم الطعام (اموري فولت - براون/ فرانس برس)

لا أمان أو استقرار (فرانس برس)

تحملان الطعام للعائلة في مخيم اللجوء (مارتن برتراند/ فرانس برس)

أطفال السودان
أرقام توثّق معاناة بلا أفق

تتحدث الأرقام عن قساوة الحرب في السودان على الأطفال، ولكنها تبقى قاصرة عن تجسيد حجم المأساة. وبحسب بيانات منظمة الهجرة الدولية، بلغ عدد الأطفال السودانيين الذين تشردوا بسبب الحرب المتواصلة منذ 15 إبريل/ نيسان 2023 أكثر من 7 ملايين. وأشارت المنظمة إلى أن الأطفال يشكلون 52% من نحو 14 مليون سوداني نزحوا داخل البلاد، أو عبروا الحدود إلى بلدان مجاورة منذ اندلاع القتال، ما يجعل السودان حالياً أكبر بلد في العالم من حيث حجم أزمة نزوح الأطفال. من جهتها، تفيد مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، بأن الصراع في السودان يهدد مستقبل جيل كامل، حيث يتعرّض نحو 24 مليون طفل لخطر فقدان حقوقهم في الحياة والبقاء والحماية والتعليم والصحة والتنمية.

ويواجه نظام التعليم في السودان شبح الانهيار التام، فهناك أكثر من 19 مليون طفل خارج المدرسة، من بينهم 12,5 مليون نزحوا حديثاً. وتقول خبيرة التعليم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفرديتا سباهيو، إنه بدون اتخاذ إجراءات فورية، قد تصل خسائر التعلم والقدرة على الكسب لهذا الجيل إلى 26 مليار دولار سنوياً. هكذا تتوالى الأرقام الأممية في حين يواجه أطفال السودان الموت، أو مستقبلاً مجهولاً.

(العربي الجديد)

طفولة مهجورة (فرانس برس)

يبدو احتمال العودة إلى المدرسة بعيدا (اموري فولت - براون/ فرانس برس)

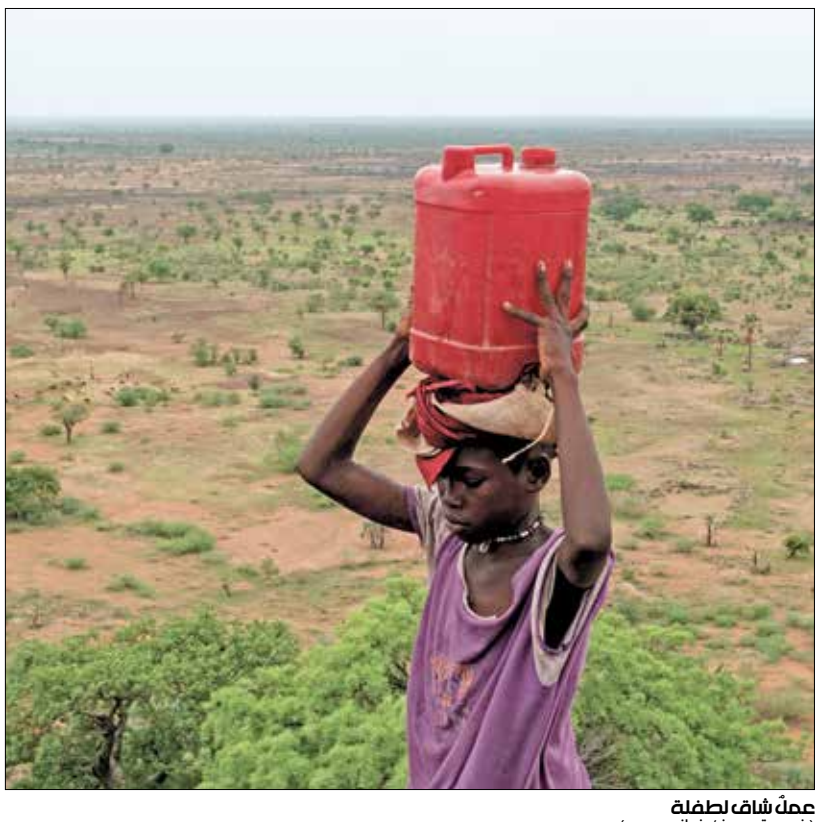

عملٌ شاق لطفلة (غي بيترسون/ فرانس برس)